



بلاغ

بعد نجاح المسيرة الوطنية الاحتجاجية ليوم 19 فبراير 2017 وأمام تجاهل المسؤولين وتماطلهم في فتح حوار جدي يفضي إلى نتائج ملموسة، فإن الجامعة الوطنية لموظفي التعليم تقرر الاستمرار في الدفاع عن الملف المطالب للأسرة التعليمية رغم استهداف وجودها ونضالها في طليعة التنسيق النقابي من طرف بعض مكونات الحركة النقابية التي لا تؤمن بالنضال المشترك والوحدوي.

إن الكتابة الوطنية للجامعة الوطنية لموظفي التعليم UNTM المجتمعة بمقر الجامعة المركزي يوم 02 مارس 2017 وبعد وقوفها على النجاح الكبير الذي عرفته المسيرة الوطنية الاحتجاجية التي نظمتها النقابات التعليمية الأكثر تمثيلا ومختلف التنسيقيات النقابية التابعة لها يوم الأحد 19 فبراير 2017 بالرباط، وبعد تداول أعضاء الكتابة الوطنية في مصير التنسيق النقابي وتحفظ البعض على دور الجامعة النضالي والمحوري الداعم لمختلف الفئات التعليمية وتفضيل البعض التنصل من التزامات التنسيق النقابي، ناهيك عن لا مبالاة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني وعدم تجاوبها مع المطالب التعليمية المشروعة الملحة والعادلة سواء الأفقية والمرتبطة بالنظام الأساسي أو تلك المرتبطة بالفئات المتضررة، واستحضارا لمصلحة نساء ورجال التعليم ونضالها الوحدوي ومن خلال حرص الجامعة على الانتصار لقضايا الشغيلة التعليمية وتحسين مكتسباتها وتحديد العمل النقابي عن أي مزايدات لا تخدم مطالبه العادلة والمعقولة فإن قيادة الجامعة تعلن للرأي العام التعليمي ما يلي:

1. دعوتها الحركة النقابية إلى توحيد نضالاتها وتكثيف جهودها للانتصار للمطالب الآنية والمستعجلة للشغيلة التعليمية وفئاتها المتضررة.
2. استمرار الجامعة في دعم نضالات الفئات المتضررة ولن يفرملها أو يحاصر نضالها أي تحفظ لأن قوتها وتمثلتها تجعلها في موقع النضال دون الحاجة إلى غيرها.
3. تنوّه بالعمل النقابي الجاد وبحلفائها من بعض النقابات التعليمية التي تجعل مطالب الشغيلة التعليمية فوق أي اعتبار آخر.
4. الدعوة إلى فتح تفاوض حقيقي وجاد ومسؤول ومثمر يفضي إلى نتائج ملموسة تنصف كل الفئات المتضررة بالقطاع ومنها على الخصوص، ضحايا النظامين الأساسيين، المساعدين الإداريين والتقنيين، حاملو الشهادات الجامعية بكل أصنافهم، الدكاترة، المبرزون، المكلفون خارج إطارهم الأصلي، أطر الإدارة التربوية وخريجو ومتدربو مسلك الإدارة التربوية، الأطر المشتركة بالقطاع، المفتشون، ملحقو الإدارة والاقتصاد والملحقون التربويون، الممونون ومسيرو المصالح المادية والمالية...
5. الدعوة إلى التراجع الفوري عن القرارات التعسفية الجائرة واللاشرعية من ترسيب أزيد من 150 من الأساتذة المتدربين ومطالبة الحكومة بتنفيذ بنود اتفاقي 19 و 23 أبريل 2016 حول الأساتذة المتدربين خصوصا حتمية توظيف الفوج كاملا.



6. تجدد رفضها القاطع لنهج الوزارة القاضي بإعفاء أطر تربوية وإدارية من المهام دون تعليل وتعتبر الواقعة بمثابة عودة الى تغليب منطق الانتقام بناء على حرية الانتماء والقناعة السياسية .
7. مطالبة وزارة التربية الوطنية بالإفراج عن المستحقات المالية (4 أشهر) لخريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين فوج 2015 مع الاسراع بالتسوية المالية لخريجي فوجي 2016 و 2017.
8. تجدد مطالبتها الحكومة بتنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011 خصوصا التعويض عن المناطق النائية والصعبة والدرجة الجديدة.
9. التنبيه إلى ضرورة التسريع بإخراج قانون النقابات بما يضمن تأهيل المشهد النقابي وتكريس النزاهة والديمقراطية والشفافية داخل المنظمات النقابية.
10. الدعوة إلى مأسسة الحوار القطاعي وإضفاء المعنى على محطاته من خلال منهجية واضحة بمؤشرات واضحة تضمن إمكانية التقييم من طرف الوزارة ومن طرف النقابات التعليمية.
11. الدعوة إلى الإفراج عن النظام الأساسي ووقف مسلسل التسويق والتمطيط الذي تبنته الوزارة بطريقة غير مسؤولة وغير مفهومة بخصوص ملف مفصلي لدى عموم الشغيلة التعليمية مع التنبيه إلى ضرورة إخراج نظام أساسي عادل ومنصف يضع حدا لمعاناة فئات متعددة دشنت نضالات مشروعة آمنت الجامعة الوطنية لموظفي التعليم بها وساندتها بكل وعي ومسؤولية.
12. الدعوة إلى تكريس حكمة القطاع وتحديد المسؤوليات المتعلقة بالاختلالات المالية والتدبيرية سواء تلك المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي والفضائح التي تسربت بخصوصه أو ما يتعلق بباقي الاختلالات مركزيا ومجاليا.
13. وختاما فان الجامعة الوطنية لموظفي التعليم إذ تجدد مطالبتها الحكومة ووزارة التربية الوطنية بعودة الحوار القطاعي الجاد والمطلوب وتغليب مصلحة الشغيلة التعليمية عن كل الحسابات الضيقة التي لا تخدم القطاع ، فإنها تدعو الشغيلة التعليمية إلى تعزيز الوحدة النضالية والانخراط الواسع في التعبئة الوحدوية على المستويات المحلية والإقليمية والجهوية والفئوية والوطنية ضدا على خصوم الشغيلة التعليمية والاستعداد النضالي والواعي للمساهمة في إنجاح البرنامج النضالي الذي سيعلن عنه من طرف المكتب الوطني خلال الندوة الصحفية المزمع عقدها لاحقا لشرح المستجدات بالمرتبطة بالتنسيق والملف المطلبي للأسرة التعليمية وعزم الجامعة رفع مذكرة مطلبية شاملة للوزارة ولرئيس الحكومة .

وما ضاع حق وراءه طالب

وحرر بالرباط في: 02 مارس 2017 م

إمضاء : د. عبد الإله دحمان

الكاتب العام للجامعة الوطنية لموظفي التعليم

